الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية بين مظاهر العولمة وتداول السيادة – وسام نعمت إبراهيم السعدي

Prospective of World Trade Organization: Globalization and Sovereignty Dr. Wisam Nimat Ibrahim Alsadi

فاريس أحمد إسماعيل
كلية النور الجامعة

تعد منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) أحدى المنظمات الدولية المتخصصة، التي تعتبر الأكثر حداثة بين المنظمات العالمية، إلا أنها حققت إفاعاما فعالا في تنطيط وتتنسيم التجارة العالمية، على الرغم من أن تأسيسها كان عام 1995 بعد انه ازدادت التبادلات التجارية بين الدول.

وتتناول الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي في كتابة "الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية – بين مظاهر العولمة وتداول السيادة" والصادر عن دار الفكر الجامعي في الاسكندرية، منظمة التجارة الدولية وأهدافها ومبادئها والوضوية فيها والالتزامات المتربة على الدول الاعضاء، ومدى أثرها في فكرة السيادة الوطنية، وكذلك أثر العولمة على منظمة التجارة العالمية.

(*) مقال مراجعة الموضوع.

Book review
Doi:
© Authors, 2022, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

Alrafidain Of Law, Vol. (22), No. (78), Year (24)
قسم المؤلف كتابة إلى بابين تناول في الأول منظمة التجارة الدولية "الأساس العامة والتشريع القانوني" وقسم هذا الباب إلى أربعة فصول تناول في الفصل الأول الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات" مدخلاً تأسيسي لقيام منظمة التجارة العالمية.

ابتداء تطبيق المؤلف المفهوم الاتفاقيات العامة للتعريفة الكمركية والتجارة، فكلمة الجات General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) وهي اختصاراً لمصطلح، والتي تعني الاتفاقيات العامة للتعريفة الكمركية والتجارة، وهي اتفاقية تجارية دولية متعددة الأطراف محددة من الالتزامات المتبادلة بين الدول الأطراف. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية ورفع المستوى المعيشي لأفراد الدول الأعضاء وكذلك رفع مستوى الدخول القومي الحقيقي، وخفض الحاجز الكمركية من أجل زيادة حجم التجارة الدولية، وتسيق التعاون بين الدول في مجال التجارة الدولية.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان "التعريف منظمة التجارة العالمية"، وقدم المؤلف مجموعة من التعريف لهذه المنظمة التي يعنى من حيث، وتضمن في عضويتها عدداً كبيراً من الدول، وتعمل على إدارته وتحقيق النظام التجاري الدولي وتحريره في مجال التجارة الدولية، مع زيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي بين الدول. ومن أبرز أهداف المنظمة إقامة نظام اقتصادي يسوده الأمن والرخاء والتنافس المستمر للسلوك، وتعمل على نشوء عالم اقتصادي يمتلك السلم والسلام وتوفر الحماية المناسبة للسوق الدولي لنظام مختلف مستويات التنمية والتنمية، فضلاً عن إيجاد وضع تنافسي بين الدول يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

المبحث الثاني من الفصل الثاني خصص لأجهزة منظمة التجارة الدولية، إذ اشترط المادة (الرابعة) من اتفاقية مراكش إلى الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة، وأولها المجلس الوزاري الذي يتكون من ممثلى الدول الأعضاء في المنظمة ويعمل على سلطة في المنظمة ويمثل وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء، وينعقد كل سنتين، وله السلطة باختراق القرارات في المسائل التي تختص عمل المنظمة. ومن الأجهزة الأخرى المجلس العام وهو الجهاز المحرري للمنظمة ويقوم مقام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده، ويضم ممثلى الدول الأعضاء في المنظمة ويعمل كهيئة لفض وحكم المنازعات التجارية.
والجهاز الآخر هو إرادة المنظمة والتي يرأسها مدير عام، ومقره في جنيف ويشمل
عددًا كبيرًا من الموظفين الذين يمثلون حوالي 60 جنسية يبلغ عددهم 201 موظفًا نظاميًا
أغليهم من الاقتصاديين والمحامين ومن الخصائص في سياسة التجارة الدولية. الجهاز الآخر
هو جهاز فض المنازعات، ومن مهامه التصدي للاختلافات التجارية الدولية التي تعرض
عليه، وله الدور في تشكيل فرق التحكيم، ويُسعى جهاز فض المنازعات إلى إجراء تشاور
بين الدولتين المتنازعتين لتوصيل حل للخلافات التي بينهم، وفق قواعد زمني معتمد.

تناول المؤلف في الفصل الثالث احكام العضوية في منظمة التجارة العالمية،
فالانضمام الى المنظمة مسألة اختيارية، إذ لا تجبر دولة ما للانضمام الى المنظمة رغم
أنها، فالعضوية تكتسب بشكل طبيعي تخضع لرؤية الدولة وسياساتها. ومن الشروط التي
يجب توافرها في الدولة طالب الانضمام الى منظمة التجارة الدولية منها ان تقدم تلك الدولة
جداول تنازلات تحتوي على تعريفات كمركبة تشكل التزامات لا يمكن رفعها إلا في حالات
خاصة، وتقدم الدولة جداول بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، فضلًا عن الالتزام
باتفاقيات منظمة التجارة الدولية والتوقيع على برمتوكول يشمل الموافقة على تطبيق والتزام
جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، على أن العضوية في المنظمة تكون للدول الأعضاء
في منظمة الأمم المتحدة، بشرط الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام 1947،
وحتى تجوز الجائ الى منظمة التجارة العالمية عام 1995.

وللدولة التي تقدم طلبا للانضمام الى منظمة التجارة الدولية ان تقدم طلبًا بذلك
مع وثيقة شاملة عن سياسات الدول التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية
والنظام القضائي العام وطرق التنافسي وسبل التظلم، وأن يكون فريق التفاوض من موظفي
الدولة الرسميين، يتبع ذلك مرحلة المفاوضات بين المنظمة والدولة الراغبة بالانضمام، أما
المرحلة الأخيرة فتكون قد تم الاتفاق النهائي حول التنازلات الكمركية وتشييع صفوقها
وتحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها، ومن ثم تقوم مجموعة
العمل بإعداد تقريرها النهائي وقرارها حول منح العضوية، وإذا ما تم منح العضوية تستطيع
دولة ما من الانسحاب من المنظمة وذلك طبقا للمادة (الخمسة عشرة) التي بموجبها
تنسحب الدولة وبسري ذلك على الاتفاقية وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.
البمر المؤلف في موضوع الاتفاقيات الدولية التي تحكم عمل منظمة التجارة الدولية، التي بلغ عددها (28) اتفاقاً، ويمكن احصاء (25) اتفاقاً، وتقسم من زاوية الاتفاق;

القسم الثاني: تصميمها، وهذه الاتفاقيات ملزمة للدولة العضو كوحدة واحدة، ولا يمكن للدولة ان تتحلل من الالتزامات المقررة فيها، إلا في حدود ما هو مقرر بشأن الأعفاءات، وفق ما ورد في ذات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبشروط غير ميسرة، واما القسم الثاني من هذه الاتفاقيات وهي اتفاقيات التجارة عديدة الاطراف التي لا يلتزم بها الا العضو الذي هو منظم لها.

ومن ناحية موضوعاتها فإن الاتفاقيات تقسم الى اربع طوائف، منها ثلاثة على

قد من الأهمية وفي اتفاقيات التجارة في السلع (الجبس) واتفاقية التجارة في الخدمات (جاسن) واتفاقية الملكية الفكرية (ترس) والرابعة اتفاقية (مصادرة المنازعات)، وهي لا تخلو من الأهمية في الجانب القانوني، على ان البعض يضيف الى هذه الاتفاقيات اتفاقية أخرى وهي (ترس) وهي خاصة بالاستثمار.

الفصل الرابع من الباب الأول تناول فيه المؤلف سبيل تسوية المنازعات في إطار

منظمة التجارة العالمية، مستعرضًا اليات منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات وخصائصها، وما يميز المنظمة في مجال تسوية المنازعات هو اقامتها لنظام لفض المنازعات يقوم على المساواة بين القوى والضعيف بالحقوق، فضلا عن أن المنظمة لها صفة لا لزوم أعضاء المنظمة فيما يتم الاتفاق عليه، ودخول الدولة في منظمة التجارة يجعلها موافقة على تسوية المنازعات التجارية، وقد أنشأ في المنظمة جهاز لفض المنازعات، يعد من أهم الأجهزة الرئيسية التي تضمنها المنظمة، والمكتف بمهمة تطبيق القواعد والإجراءات، فضلا عن المشاورات واحكام تسوية النزاعات الودية في الاتفاقيات المشمولة، ولله السلطة في إنشاء فرق للتحكم وجهاز لاستئناف قرارات هيئة المستشارين والقرارات الصادرة التي يمكن الطعن فيها امام هيئة الاستئناف وإن القرار الصادر من هيئة الاستئناف ملزم للجميع. وهناك منهجان لتسوية المنازعات سلميا احدهما يقوم على علاقات القوة بين الطرفين، والآخر يستند الى الاتفاق مع عامة عضو صفو لحل المنزعة، والالتزامات المتبعة في منظمة التجارة الدولية في فض المنازعات تشهد تحولا من الأسلوب الأول الى الأسلوب الثاني.
تناول المؤلف بعد ذلك إجراءات التسوية مبيناً بان جهاز تسوية المنازعات يعد
أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، ويختص بتسوية المنازعات الخاصة بالسلع
والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ومن مهام هذا الجهاز إداره القواعد والإجراءات
المشاريع واحكام تسوية المنازعات، فضلاً عنه يتمتع بسلطة إنشاء فرق التحكيم واعتماد
تقارير الاستئناف. وتشير المادة (الثالثة) من اتفاق التفاهم الضروري ان يقيد الافراد
بمبادئ إداره النزاع، ووجد هذا النظام من أجل ان يحافظ على حقوق الأعضاء والالتزامات
المترتبة بموجب الاتفاقية المشمولة، وتسوية المنازعات يجب ان تتصرف باللغة وتفيد
التحقيق تسوية مرشبة، وأشار المؤلف الى ان المنازعات عبر المدخل الأولي للتسوية، وفي
ذلك تطبيق لنفس المادة (الرابعة) في فقرتها (الأولى) من وثيقة التفاهم، وبعد التشاور اجراء
دبلوماسي يرضي منه تبادل وجهات النظر، وهذا الاجراء يتخذ طوعا فيما إذا انقق طرف
المنازعة على ذلك.

واعد التسوية عن طريق التحكيم إحدى الوسائل المحايدة والفعالة والمهمة في إنهاء
المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة الدولية، وهذه الامور متأثرة من مجموعة المزايا
والفوائد منها بساطة الإجراءات وسرعتها التي توفر الوقت واحتفاظها بالجانب السريع التي
يغري اطراف المنازعات عدم نشرها أو إدانتها، والإجراءات التي تتبعها فرق التحكيم، مدرجة
في الملحق رقم (2) الموسع ب (إجراءات العمل) والتي تشير الى تلك الإجراءات، منها ما
تعلق بالجلسات والمداولات والائتلاف، وكيفية تقديم الدفاعات والمذكرات والبيانات لأطراف
المنازعة. ويمكن لطرف المنزاعة استئناف قرار التحكيم عن طريق جهاز الاستئناف الذي
تكون جلساته سرية. ويتم وضع تقاريره دون حضور اطراف النزاع، ولهذه الجهاز ان يقر او
يعدل أو ينفي نتائج فرق التحكيم، بالإضافة الى الإحكام الأخرى المتبعة بالتحكيم.

الباب الثاني من الكتاب خصصه المؤلف للحديث عن منظمة التجارة العالمية بين
تحديات العولمة ومتطلبات السياسة الوطنية، وقد قسم المؤلف هذا الباب الى فصول تناول
في الأول منظمة التجارة العالمية والولمة، فيما خصص الفصل الثاني لمنظمة التجارة
العالمية واحراها في فكرة السياسة. عالج المؤلف في بداية الفصل الأول ماهية العولمة مشيرا
التعريف اللغوي للعولمة على أنها ما اخذ من التعلم، والعالمية والعالمة، اما في الاصطلاح
فهي تعني اصطباع عالم الأرض بصورة واحدة شاملة لجميع اقومها وكل من يعيش فيها

Alrafidain Of Law, Vol. (22), No. (78), Year (24)
وتوجد انشطة الاقتصاد والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والاجتماع والاعراق. ثم استعرض المؤلف مجموعة أخرى من التصريحات لمصطلح العولمة.

تعرض المؤلف بعدها إلى ابعاد العولمة، كالاقتصادي، باعتبار أن العولمة تتضمن تحرير التجارة في مجالات السلع والخدمات وحركة الاموال، كما انها اكتسبت هذا العدد من كونها تعد لدى البعض اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والقوى العامة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدا. ويعد الوباء السياسي أحد ابعاد العولمة الذي يركز على أن العولمة تعني ان الدولة ليست هي الفاعل الوحيد على السرح السياسي، بل هناك المنظمات العالمية والهيئات متعددة الجنسيات وجماعات دولية أخرى، أما البعد الآخر للعولمة الذي فهو مجموعة من المظاهر المالية التي تنشأ جراء بروز ظاهرة العولمة، كتعاطم دور رأس المال.

اختتم المؤلف هذا البحث بالطرق إلى آثار العولمة على الحياة الاقتصادية، مستعرضًا الزيايا الجديدة التي يمكن أن تعقدها على حديد الدولة للدول الحامية ولدول المتقدمة، وفي المقابل هناك مجموعة من الانتقادات وجهتها الدول النامية لمنظمة التجارة الدولية واصفين إياها بأنها منظمة غير ديمقراطية، إذ ليس بإمكان الدولة الموقعة على اتفاقية الانضمام إليها إبراز أي تحقق على الاتفاقيات فهي تقبل الكل أو ترفض الكل، وأن المنظمة تعمل لتحقيق سياسات الدول المتقدمة.

وأفرد المؤلف مبسطًا للحيد عن أثر العولمة على منظمة التجارة العالمية بثلاثة مطالب تناول في الأولى تحولات الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وفي الثاني تناول التفاعلات الأساسية للعولمة على منظمة التجارة العالمية، مشيرا إلى أن ميلاد المنظمة الدولية جاء تعبيرا عن الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي، وتتناول في المطلب الثالث العولمة ومنظمة التجارة العالمية والدول النامية، ويبدو من قراءة المطلب اعلاه ان الدول النامية كان لها الحصة الأكبر في التأثير سواء التراجع في نمو صادراتها مع ازدياد الواردات، وازدياد الاقتراض الخارجي مما ادى إلى تفاهم دينها.
الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة د. وسام نعت إبراهيم السعيد

الفصل الأخير من المؤلف تناول فيه المؤلف منظمة التجارة العالمية واثراها على فكرة السيادة الوطنية، مشيرًا إلى أن السيادة الوطنية كمفهوم قانوني أثار جدلاً فقهياً حول تحديد مكتوناتها ومضمناتها، على أن منظمة التجارة العالمية ليست سلطة فوق الدول، فهي مؤسسة دولية تُحدد مع مؤسسات أخرى مصير مليارات من البشر، وت سمهم في ترقية السلام، وفض المنازعات التجارية، وتساعد في تحرير المبادلات التجارية وتحقيق الازدهار الاقتصادي، ومع هذا هناك بعضًا من الجوانب السلبية المرتبطة بعمل المنظمة، كالإلغاء التدريجي لدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية، ورفض الدول المتقدمة ازالة عوائق انتقال العمال.

ان هذا الكتاب يعد من الكتب القيمة لما احتواه من معلومات غزيرة في موضوع منظمة التجارة العالمية وانه سيجد له مكاناً مرموقاً بين الكتب التي تتصدر المكتبة القانونية، ولا بد من القول أن المؤلف قد بذل جهداً كبيراً في اخراجه بهذه الصورة.

The Author declare That there is no conflict of interest